

عصر الميجي (1868-1912)

نتيجة لما تقدم شرعت الحكومة بتنفيذ سياسة اصلاحية واسعة النطاق، عرفت بحركة الميجي (العهد المستنير) كانت بادرتها الاولى إصدار الامبراطور لوثيقة العهد، والتي نصت على ما يأتي:

1- المناقشة العلنية للمشاكل القومية.

2- تطبيق المبادئ السياسية والاجتماعية الجديدة لصالح الجميع.

3- استخدام اكفا الرجال وأحسن الآراء في العالم لتساعد في تحديث اليابان.

وللشروع بعمليات التحديث ثم نقل العاصمة من كيوتو إلى يودو التي سميت طوكيو تأكيداً لقطع الصلة بالماضي، واتخذت الحكومة الاجراءات الآتية:

1- إلغاء النظام الإقطاعي وإعادة سلطة الإمبراطور

أدرت الحكومة اليابانية أنها لن تستطيع ان تباشر ببرنامجها الاصلاحى في ظل النظام الاقطاعى، فبادرت إلى إلغاء وه بشكل رسمى في عام 1869، واعيدت الاقطاعيات للإمبراطور الذى الحقها بدوره بممتلكات الامبراطورية وذلك بموجب المرسوم الإمبراطورى الصادر في اواخر عام 1871، ومقابل ذلك منحت الحكومة للإقطاعيين، الذين تم إبقائهم في مواقعهم كحكام وليس إقطاعيين، مرتبات شهرية، وذلك لتفادي الدخول في منازعات قد تؤدي إلى نشوب حرب اهلية.

2- الاصلاحات السياسية والدستورية

أجرت الحكومة في السنوات الاولى للحركة الاصلاحية تغييرات مهمة، كان من شأنها تهيئة وضع الدولة الادارية، بشكل يجعلها قادرة على مجابهة العقبات، التي قد تواجه الاصلاح . ووفقا لذلك جرى اقتسام المناصب الرئيسية بين رجال البلاط الامبراطورى، و رجال الدايميو، في حين منحت طائفة من الساموراي، ذات الكفاءة، والتي لديها رغبة الاقتباس من الحضارة الغربية، مناصب صغرى ذات مسؤولية تنفيذية . وتنتمي هذه الطائفة، إلى المقاطعات التي أسهمت مساهمة فعالة في إسقاط نظام الشوجن، ولاسيما ساتسوما، شوشو، دوزا، وقد تمكن هؤلاء لاحقا من الوصول إلى مناصب عليا في الدولة.

ووفقا لاجراءات تقسيم السلطة، انقسم المجتمع الياباني، على ثلاث طبقات، تأتي في مقدمتها طبقة الاشراف (الكازولي)، والتي تتألف من نبلاء البلاط وحكام الدايميو ورجال الساموراي ذوي المناصب العليا. ثم تأتي طبقة (الهيمين) وتشمل رجال الساموراي، ذوي المناصب الصغرى، والطبقة الثالثة هي عامة الشعب، وعلى الرغم من هذا التمايز الطبقي، الا ان القانون كفل المساواة للجميع.

وفي سياق تنظيم ادارة الدولة، طالب بعض المثقفين، ممن زاروا اوربا، بضرورة سن دستور للبلاد، على غرار الدساتير الاوربية . وفي عام 1881، تبنت هذا الطلب الاحزاب السياسية التي ظهرت في اليابان في ذلك الوقت وهي:-

1-الحزب الليبرالي الذي ضم في صفوفه جماعات من التجار وبعض العمال وسيطرت عليه الجماعات الريفية.
2-الحزب التقدمي، الذي نادى، بأن يكون الدستور، المرجو وضعه داعيا إلى احترام سلطات الامبراطور، وان يكون حق الانتخاب مقيدا، إلى ان ينال الشعب قسطا وافرا من التعليم.

3-الحزب الدستوري الامبراطوري، الذي شكلته الحكومة، ردا على أحزاب المعارضة، وقد ارتأى هذا الحزب ان السلطة والسيادة يجب ان تكمن في شخص الامبراطور، ومن ثم فان الجمعية الوطنية يجب ان تكون مقيدة.

وفي غمرة ذلك الوضع أرسلت الحكومة اليابانية، الميركيز ايتو إلى اوربا، للقيام بدراسة كافية لوضع دستورا للبلاد، وبعد اطلاع ايتو على أهم الدساتير الاوربية، ارتأى ان الدستور الالمانى هو انسب الدساتير لتطبيقه في اليابان، بعد اجراء بعض التعديلات عليه . وذلك نظرا للتشابه بين المانيا بسمارك، وعصر الميجي، فكلتا الدولتين تسير في طريق الاصلاح وان الدستور الالمانى يعطي للامبراطور صلاحيات واسعة، وعليه تم وضع الدستور الياباني في نيسان 1888، بالاعتماد على الدستور الالمانى . وفي الحادي عشر من نيسان 1889 أعلن الامبراطور رسميا عن وضع الدستور، ليكون ساري المفعول اعتبارا من عام 1890. وقد نص هذا الدستور على جملة أمور كان من اهمها:-

1-الامبراطور مصدر السلطة العليا في اليابان دينيا ومدنيا وعسكريا، اي انه وضع الجيش والاسطول تحت سلطة الامبراطور، بل ان السلطة التنفيذية اصبحت بيد الامبراطور ايضا.

2-الغاء العبودية وحماية حقوق الملكية، وضمان حرية العقيدة والكلام والاجتماع، غير انه جعل من حق الحكومة ان تحد من هذه الحقوق في كل حالة من الحالات.

3-وضع نظام قضائي وطني لإجراء المحاكمات العلنية.

4-لايتم اجراء اي تعديل في الدستور الا بموافقة الامبراطور الذي يعمل وفقا لمشورة المجلس المخصوص، الذي وضع الدستور بالتشاور مع الدستوريين الالمان.

5- انشاء البرلمان (الدايت) والذي يتكون من مجلسين: مجلس الاعيان، ويتكون من الإشراف والمعنيين من الامبراطور. ومجلس النواب الذي يتكون من اعضاء منتخبين، ومنح الامبراطور حق الاعتراض (الفيتو) وحق اقتراح القوانين.

6- تنظيم ميزانية الدولة من الحكومة وإذا رفض الدايت اعتماد الميزانية التي تقدمها الحكومة فان ميزانية العام السابق تطبق تلقائيا.